ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الهندسة السياسية: دراسة في المفهوم والأهداف والمقومات الأساسية[1]

عيدو عبدال عبدو
طالب دكتوراه، قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين- أربيل، أربيل، العراق.
البريد الالكتروني: idow.abdal@dpu.edu.krd
أ.د. سردار قادر محي الدين
قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين- أربيل، أربيل، العراق.
البريد الالكتروني: sardar.muhiddeen@su.edu.krd

الكلمات المفتاحية:	Received: 05/09/2025	ID No. 5053
الهندسة السياسية، الهندسة المؤسسية، التصميم السياسي، بناء الدولة.	Accepted: 19/10/2025	(PP 158 - 179)
	Published:15/02/2026	https://doi.org/10.21271/zjlp.24.41.7

الملخص

يسعى هذا البحث إلى تقديم إطار نظري حول مفهوم الهندسة السياسية وبيان الحدود الاصطلاحية له، وذلك من خلال عرض مجموعة من الآراء والاسهامات العلمية المختلفة التي تناولته، كما يهدف البحث أيضاً إلى إبراز الأهداف والغايات التي تقوم عليها الهندسة السياسية، بوصفها منهجاً أو أسلوباً متعمداً لتصميم النظام السياسي وبناء مؤسساته، بالإضافة إلى البحث في المقومات والمتطلبات الواجب توفرها في المجتمعات المراد هندستها لتحقيق غايات سياسية مختلفة. ومن اجل التوصل إلى نتائج موضوعية ومقبولة قام الباحث بصياغة المشكلة البحثية بصيغة تسائل رئيسي يستدعي الاجابة عليه في ثنايا البحث وذلك استناداً على المناهج العلمية المتبعة فيه وهما المنهج الوصفي والمنهج المؤسسي الجديد. وبعد الانتهاء من كتابة أجزاء البحث وشرح المفاهيم الأساسية له توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتعميمات، ومن اهمها ا أن الهندسة السياسية هي عملية تهدف إلى إعادة تشكيل النظام السياسي عبر تصميم مؤسساته وقوانينه وعملياته لتحقيق أهداف استراتيجية متعددة من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المؤسسي والعلوم التطبيقية والرياضية. كما توصلت الدراسة إلى أن عملية الهندسة السياسية تتطلب مؤسسات مستقرة وشرعية، ورؤية استراتيجية واضحة، وإرادة سياسية لدى النخب، ومعلومات دقيقة عن البيئة السياسية والمجتمع.

المقدمة

أولا: مدخل تعريفي بموضوع البحث:

يعد مفهوم الهندسة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً في العلوم السياسية والدراسات المقارنة، حيث لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام البحثي إلا مؤخراً، فعلى الرغم من أنه قطع أشواطاً مهمة باتجاه تجاوز مرحلة التشكل والتبلور المفاهيمي باعتبار إن جذوره المبكرة تعود إلى مطلع القرن العشرين، إلا أن بروزه بشكل واضح بدأ في فترة السبعينات والثمانينات من ذلك القرن متزامناً مع صعود موجات التحول الديمقراطي وتطور الدراسات التي تبحث في التصميم المؤسسي وطرق معالجة الانقسامات الاجتماعية والإثنية والدينية عبر أدوات دستورية وانتخابية. ثم توسع

(1) - هذا البحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان (الهندسة السياسية ودورها في ترسيخ النظام الفدرالي في العراق بعد 2005) كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه من كلية العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين/ أربيل.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

المفهوم مع مطلع القرن الواحد والعشرين ليشمل الإصلاحات المؤسسية وتصميم الأنظمة السياسية بهدف تحقيق الاستقرار السياسي ومنع النزاعات وإدارة التنوع المجتمعي وتحسين جودة الحكم.

وتنوعت المساهمات العلمية التي سعت إلى تعريف الهندسة السياسية والاهداف التي تسعى الى تحقيقها وتحديد مقوماتها، انطلاقاً من الزاوية التي ينظر اليها للمفهوم من قبل الباحثين، إضافة إلى السياقات النظرية والعملية التي ورد فيها. وبناء على ذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتساهم في تلك الجهود الرامية إلى بلوغ هذا المفهوم لمرحلة الاستقرار الاصطلاحي وبالتالي قابلية استخدامه في التداول العلمي دون التباس.

ثانياً- أهمية البحث وأسباب اختياره:

تنبع أهمية هذا البحث من دراسة وتناول أحد المفاهيم الحديثة في الدراسات السياسية المقارنة، وهو مفهوم الهندسة السياسية وذلك من خلال تقصي الاسهامات العلمية التي تعرضت اليه ولو في نطاق ضيق وتحليلها لغرض الوصول نظرياً إلى تعريف شامل يسهم في بيان الحدود الاصطلاحية للمفهوم، وكذلك بيان السياقات التي يمكن فيها استخدامه والغايات التي يفترض تحقيقها من خلاله عملياً، مع التأكيد على اهم المقومات التي ينبغي ان تتوفر لكي يعمل كآلية لترسيخ النظام السياسي وتحقيق التنمية.

ثالثاً- أهداف البحث:

اتساقاً مع التساؤل الرئيسي والتقسيم المعتمد لأجزاء البحث والمناهج المتبعة يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار النظري لمفهوم الهندسة السياسية وبالتالي الوصول إلى تعريف يتسم بقدر من الشمول والتعميم.
- استكشاف أوجه التمايز بين مفهوم الهندسة السياسية وغيره من المفاهيم المتقاربة.
- بيان الأهداف والغايات التي يمكن تحقيقها من خلال اعتماد هندسة النظام السياسي.
- التعرف على أبرز مقومات ومتطلبات الهندسة السياسية والتي ينبغي توفرها في حالة اعتمادها كآلية لبناء النظام السياسي في المجتمعات المختلفة.

رابعاً- إشكالية البحث:

على الرغم من استخدام مفهوم الهندسة السياسية بشكل ملحوظ في الكثير من الادبيات السياسية ولاسيما في مجال النظم السياسية المقارنة، إلا أن الغموض لا يزال يكتنفه جزئياً كمصطلح علمي ترسخ ضمن حدود واضحة، كما انه يستخدم أحياناً كمرادف لمفاهيم أخرى كبناء الدولة أو الإصلاح السياسي وكذلك التخطيط والتصميم السياسي، بالإضافة إلى التباين الواضح حول تحديد أهدافه ومقوماته. ولغرض تناول هذه الإشكالية، ارتأت هذه الورقة البحثية على تدوين مشكلة البحث على غرار تساؤل بحثي تم صياغتها على النحو التالي:

ما هي الهندسة السياسية وماهي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمقومات التي تستند عليها في تصميم وبناء النظام السياسي؟

خامساً-نطاق البحث:

ينحصر نطاق هذا البحث في تناول الإطار المفاهيمي للهندسة السياسية مع إجراء مقارنة مقتضبة مع المفاهيم المقاربة له، بالإضافة إلى تناول الأهداف التي تسعى الهندسة السياسية إلى تحقيقها في سياق تجارب عملية، الى جانب عرض اهم المقومات والمتطلبات الواجب توفرها في البيئة والمجتمعات المراد هندستها سياسياً.

سادسا- مناهج البحث:

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجين، وهما المنهج الوصفي والمنهج المؤسسي الجديد، حيث تم استخدام المنهج الأول لعرض المفاهيم الأساسية المذكورة في الدراسة، اما المنهج الثاني فقد اتبع لفهم دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عمل النظام السياسي واستقراره.

سابعاً- خطة البحث:

ومن اجل الإحاطة بالموضوع والقاء الضوء على جوانبه المختلفة، تم اعتماد التقسيم التالي للبحث:

المبحث الأول: ماهية الهندسة السياسية

المطلب الأول: تعريف الهندسة السياسية

المطلب الثاني: الهندسة السياسية والمفاهيم المقاربة له

المبحث الثاني: اهداف ومقومات الهندسة السياسية

المطلب الأول: اهداف الهندسة السياسية

المطلب الثاني: مقومات الهندسة السياسية

المبحث الأول

ماهية الهندسة السياسية

من اجل البحث في الخلفية التاريخية لظهور مصطلح الهندسة السياسية وماهيته وكذلك توضيح العلاقة بينه وبين المفاهيم المتقاربة، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول منه تعريف الهندسة السياسية، أما الثاني فيبحث في المفاهيم المتقاربة من الهندسة السياسية.

المطلب الأول

تعريف الهندسة السياسية

تعود الجذور التاريخية لمصطلح الهندسة السياسية إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد إلى عام 1909، عندما تطرق اليه للمرة الأولى الفيلسوف والمهندس الأمريكي (جيمس ميدبيري ماكاي) في محاضرات قدمها في جامعة هارفرد عامي 1909 و 1911 والتي طبعت في كتاب تحت تم تنقيحها في عام 1915 بعنوان (سعادة الأمم: بداية في الهندسة السياسية)، إذ حاول ماكاي تقديم الهندسة السياسية كمفهوم أو قاعدة تهدف إلى إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي على أسس اشتراكية اعتماداً على العلوم التطبيقية، حيث طرح في هذا السياق سؤالاً مثيراً للاهتمام حول " لماذا يكون العلم هو الأسمى والمعترف به للتعامل مع المادة بينما لا يكون كذلك في العالم السلوكي والأخلاقي؟" أو لماذا تم القبول بالعلم منذ وقت مبكر في المواضيع الجامدة المادية غير العاطفية مثل الرياضيات والفلك والفيزياء، في حين انها لم تتمكن من التقدم في غيرها من العلوم لأنها حسب رأيه لم تزعج معتقدات وخرافات المجتمع[1]

ويواجه مهندس السياسة مشكلة مشابهة لمشكلة مهندس الميكانيك في انه يواجه قطعة معيبة وغير متوازنة من الالة الاجتماعية التي تهدد بتقسيم المجتمع وتفكيكه، ووظيفة كلاهما هو معرفة الخلل واصلاحه، لكن الصعوبة التي تواجه مهندس السياسة كبيرة لإصلاح هذا الخلل فالنسبة للميكانيكي فأنه يمكنه معالجة الامر من خلال توقيف الآلة واصلاحها أما المهندس السياسي فيجب أن يعالج الخلل دون ان يوقف آلة المجتمع وهذا هو الفرق[2].

وفي كتابه الصادر في 2008 بعنوان الرياضيات والديمقراطية، يعرف ستيفن ج. برامز الهندسة السياسية بأنها مجموعة من الإجراءات أو قواعد اللعبة التي يتم تصميمها للحصول على نتائج مرغوبة في عملية التصويت والتقسيم العادل للثروة وذلك استناداً إلى التحليل الرياضي الذي يعزز الأسس الفكرية التي تبنى عليها المؤسسات الديمقراطية مع الاخذ بنظر

[1] James MacKaye, The happiness of nations: A beginning in political engineering, New York Public Library, New York, 1915. pp14-17.

[2] Charles R. McCann Jr. & Vibha Kapuria-Foreman, pp 922-926.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الاعتبار المشاكل العملية المتعلقة بالتنفيذ. كما يرى برامز بانه من الصعوبة تلبية جميع رغبات المواطنين عبر اعتماد تصميم مؤسسي معين بسبب الاعتبارات المتعلقة بمرحلة التنفيذ فأنه يستحسن ان يتم تقييم التفضيلات واختيار الممكن منها، فمثلا يشير برامز إلى إمكانية تعزيز الاختيارات الديمقراطية من خلال منح الناخبين طرقاً أفضل للتعبير عن أنفسهم واختيار الممثلين والمسؤولين الأكثر استجابة لمطالب الناخبين إضافة إلى اللجوء إلى آليات تساهم في تخصيص الموارد للمواطنين على نحو عادل، وذلك من خلال اعتماده على منهج التحليل المعياري الذي يهدف ترجمة أسس نظرية معينة إلى تصاميم عملية على غرار الهندسة في العلوم الطبيعية من خلال ابتكار إجراءات ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة تلبي الاحتياجات والرغبات بشكل افضل واقل عشوائية[1].

أما جيوفاني سارتوري، فقد تناول موضوع الهندسة السياسية وربطها بتطور المؤسسات السياسية من خلال تركيزه على مفهوم الهندسة الدستورية والتي يقصد بها عملية تصميم الدساتير وبناء المؤسسات السياسية، بما يشمل تنظيم هيكل الحكومة، والأنظمة الانتخابية، وتوزيع السلطات، وترتيب البنى المؤسسية. وقد ذهب سارتوري إلى أن الهندسة الدستورية تمثل أداة فاعلة يمكن من خلالها إرساء نظام سياسي يتّسم بالاستقرار والكفاءة وسرعة الاستجابة، فضلاً عن قدرتها على توجيه سلوك الفاعلين السياسيين داخل هذا النظام[2].

ويبحث ماكنتاير بمزيد من التفصيل في الهندسة السياسية باعتبارها تصويراً مجازياً لتعقيد وشمولية المؤسسات السياسية التي تشكل السلوك في جميع جوانب الحياة البشرية، بدءاً من التفاعلات الاجتماعية والتبادلات الاقتصادية إلى التعاون الدولي. وعلى النقيض من جيوفاني سارتوري وغيره من العلماء الذين يركزون على مؤسسات سياسية محددة كالدستور والأنظمة الانتخابية فإن ماكنتاير يتناول نطاقًا أوسع من خلال شرح البنية السياسية التي تشكلت نتيجة للتفاعل بين البنية الدستورية للحكومة الوطنية والأنظمة الحزبية بالإضافة الى تناوله لكيفية عمل البنية السياسية باتجاه إما مركزية السلطة أو تشتيتها، وبالتالي التأثير على مخططات صنع السياسات وإدارة الحكم بشكل عام[3].

أما آشو سولو فقد عرف الهندسة السياسية بأنها تطبيق علوم الهندسة أو الكمبيوتر والرياضيات أو العلوم الطبيعية بهدف حل ومعالجة المشاكل السياسية، وخاصة في مجالات السياسية العامة وصناعة القرار والتحليل السياسي. وابتكر سولو السياسة المحسوبية كمجموعة فرعية من الهندسة السياسية واشتملت مجالاتها مبادئ وأساليب صنع القرار السياسي، والتحليل السياسي، والسياسة العامة والنمذجة السياسية، والتحسين السياسي، والتنبؤ السياسي، وتعتبر الهندسة السياسية والسياسة الحسابية، حسب وجهة نظره، من الأساليب الأكثر دقة من الناحية الفنية والحسابية والعلمية في مجال العلوم السياسية[4]، لذا يرى ضرورة اعتماد المشرعين في صياغتهم للسياسات المتعلقة بالإنفاق وتخصيص الميزانية وغيرها على التحليل الكمي والحسابي بدلا من الاستناد على تحيزاتهم الايدولوجية أو بناءً على تلبية رغبات جماعات الضغط ذات المصالح الخاصة أو الضيقة أو تلبية للرأي العام الجاهل حسب تعبيره[5].

---

[1] Steven J. Brams, Mathematics and Democracy: Designing Better Voting and Fair-Division Procedures, Princeton University Press, 2008, accessed 8/20/2024: https://ww2.amstat.org/mam/08/BramsMathematicsandDemocracy.pdf

[2] Federico Ferrara, The development of political institutions: Power, legitimacy and democracy, University of Michigan Press, Ann Arbor, 2022, p165.

[3] Ibid, p165.

[4] Solo, Ashu M G. ,The Interdisciplinary Fields of Political Engineering, Public Policy Engineering, Computational Politics, and Computational Public Policy, Handbook of Research on Politics in the Computer Age, 2019, 1–16. pp 2-3. https://doi:10.4018/978-1-7998-0377-5.ch001.

[5] Selective and Condensed Professional Biography of Ashu M. G. Solo, 16/11/2024, Ashu Solo formal website at: http://www.ashumgsolo.bio/ accessed 26/3/2025

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

يرى سولو ان استخدام مصطلح الهندسة السياسية للإشارة الى تصميم المؤسسات السياسية امر غير دقيق بل ان المصطلح يتجاوز ذلك فهو تطبيق الهندسة لحل المشاكل السياسية مثل دعم التوجهات السياسية المختلفة واستخدامها من أجل نيل الحرية وتحقيق العدالة والإنصاف والمساواة في الدخل، كما يمكن استخدام الهندسة السياسية والسياسة الحسابية لإقناع الناس بالتصويت لصالح توجهات واهداف معينة [1].

ويذهب فريق اخر من الباحثين الى اعتبار الهندسة السياسية علماً لبناء الدولة، حيث يعرف احمد مسلماني الهندسة السياسية بانها "علم بناء الدولة عبر تخطيط شامل للسلطة والمجتمع بما يؤدي إلى انتقال الدولة من التخلف إلى التقدم أو من التقدم إلى التقدم الأعلى[2]، مع وضع آليات استدامة لعملية التقدم" ويستدل مسلماني في رأيه هذا على نماذج وتجارب في كل من سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية والصين والهند والبرازيل والتي اعتمدت حسب رأيه على الهندسة السياسية ومهارات المهندسين السياسيين التي ساهمت في الانتقال بها من مصاف "الدولة التائهة" إلى مصاف "الدولة المتقدمة"[3]. وتعتمد الهندسة السياسية كعلم لبناء الدولة علي تحليل نسقي يساهم في ايجاد حالة التغيير اللازمة للتجديد واعادة البناء من جديد[4].

أما محمد الشبوط فقد اعتبر أيضا الهندسة السياسية علماً لبناء الدولة ولكنه ربطها بتوفر ثلاثة عناصر وهي عنصر الشرعية المؤسسية ورضا المواطنين والبناء الهادف الذي يسعى الى تحسين نوعية الحياة وتحقيق الحرية والعدالة والمساواة والامن والعلم والتكنولوجيا مع التركيز على دور المهندسين السياسيين القائمين على بناء الدولة امثال الاباء المؤسسين للولايات المتحدة، الذين حددوا الصورة المطلوبة قبل بناء الدولة من خلال اطلاعهم على كتابات مفكرين وفلاسفة سبقوهم الى ذلك ابتداءً من افلاطون وارسطو ومن تلاهما ومن خلال النقاشات رفيعة المستوى التي دارت بينهم حتى رسموا هذه الصورة في "الاوراق الفيدرالية" ومن ثم دستور مرن نسبياً مكنهم من ادخال اكثر من ٢٠ تعديلاً جوهرياً عليه في وقت لاحق[5].

وتطلق بعض الدراسات مفهوم الهندسة السياسية على عمليات تصميم المؤسسات والسلوك السياسي بشكل متعمد لتحقيق غايات تتعلق إما ببناء أنظمة ديمقراطية أو إقامة نظم قادرة على إدارة التنوع في المجتمعات المنقسمة، حيث يقول (بنيامين رايلي) في هذا السياق أن الهندسة السياسية "هي عملية تم تصميمها بشكل متعمد بحيث تكافئ أنماط معينة من السلوك وبالتالي تحقيق نتائج معينة" ويرى رايلي ان التصميم الدقيق للمؤسسات السياسية قد يساهم بشكل لافت في بناء نظام ديمقراطي مستدام في المجتمعات التي تواجه انقسامات داخلية عميقة، من خلال استراتيجيات التلاعب بالأنظمة الانتخابية أو الإصلاح التشريعي أو تفويض السلطة عبر النظام اللامركزي أو الحكم الذاتي أو الفدرالية[6].

أما ستيفن إكهارد فقد ركز ايضاً على دور تصميم المؤسسات السياسية ومساهمتها في تقليل النزاعات بين الجماعات المختلفة في الدول ذات التركيبة غير المتجانسة من خلال تصميم المؤسسات على النحو الذي يعزز المصالحة ويحقق الامن والاستقرار والسلم المجتمعي. ووفقاً لإكهارد تشير الهندسة السياسية الى انتهاج أسلوب علمي وعملي قادر على

---

[1] Solo, Ashu M G, pp 2-9.

[2] عدنان خلف حميد البدراني، الهندسة السياسية وبناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية جمهورية رواندا أنموذجا، مجلة دراسات إقليمية، العدد (50)، تشرين الأول 2021، ص73.

[3] احمد مسلماني، الهندسة السياسية: مصر.. ما كان وما يجب أن تكون، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2018، ص10-14.

[4] سرى حسين خضر، الهندسة السياسية لكوريا الجنوبية: رؤية في الطبيعة والتحولات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (32)، 2023، ص 326.

[5] محمد عبد الجبار الشبوط، مقدمة في الهندسة السياسية، 2019/7/7، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19841 (تاريخ الزيارة: 2024/8/26)

[6] Benjamin Reilly, Political engineering and party politics in Papua New Guinea, Party Politics Journal, Vol Vol (8), No (6), 2002, p 702.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

إدراك المؤسسات السياسية طبقاً للبيئة الاجتماعية والسياسية القائمة وإعادة بنائها وتصميمها بالشكل الذي يساهم في تعزيز السلم والاستقرار[1].

وفي هذا الإطار يذكر إكهارد بأنه يمكن الاعتماد على منهجي التوافقية لـ أريند ليبهارت والمركزية لـ سيسك ورايلي والذي يتم من خلالهما تصميم مؤسسات النظام السياسي بالشكل الذي يوفر قدرا كبيرا من الحرية السياسية لكل شريحة من المجتمع وترسيخ التنوع الثقافي أو العرقي في النظام السياسي في البداية ومن ثم العمل على تقليل الانقسامات من خلال ابتكار اليات الجذب الى المركز، على امل أن يساعد هذا التصميم على تقليل حدة هذه الانقسامات كمصدر محتمل للصراع[2].

كما يمكن ان تكون الهندسة السياسية استناداً إلى رأي البعض واحدة من اهم ادوات التنمية السياسية التي يمكن من خلالها تطوير المجتمع عبر تغيير وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة وقوانينها وعملياتها السياسية[3].

وتربط بعض التعاريف بين الهندسة السياسية وعمليات التخطيط الشامل التي توضع من قبل الدولة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، ويمثل دور الهندسة السياسية في هذا السياق الاهتمام بالجانب التطبيقي والعملي لما يطرح من مفاهيم ومبادئ نظرية، وتحويل الأهداف التي تمت صياغتها وتنظيمها بشكل مهني وهادف لتطوير المجتمع وبناء اليات حكم رشيدة ومتطورة في دولة معينة الى واقع حال. ويقترن هذا الاتجاه، الهندسة السياسية بخطوات التحليل السياسي التي تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بمجموعة من البدائل السياسية استناداً للبيئة السياسية والمعطيات والأوضاع القائمة[4]. حيث يرى فيليب زيلكو أن هندسة السياسة هي الثمرة النهائية للتحليل السياسي، الذي يبدأ بدراسة المشكلة وتحليلها، لينتهي إلى طرح بدائل سياسية تستند إلى التحليل المؤسسي- الذي يعمل مع التحليل والسياسي على تحديد أهداف تحمي المصالح العامة، مع إخضاع هذه الأهداف بشكل دائم للمراجعة المؤسساتية قبل تحويلها إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ. وبذلك، تُجسد الهندسة السياسة تكاملاً بين أدوات التحليل المؤسسي- ومنهجيات التحليل السياسي، لتصبح إطاراً شاملاً لصناعة القرار وتنفيذه[5].

ويعرف اوستن راني الهندسة السياسية بأنها " تطبيق للمبادئ التجريبية العامة التي تحكم السلوك الفردي والمؤسسي-، وذلك من اجل السعي في تحديد وتشكيل المؤسسات السياسية بهدف حل مشكلات سياسية عملية". ويعد راني النظام السياسي الأمريكي كأول تجربة سياسية في التاريخ من حيث اعتمادها على الهندسة السياسية ويصفها بالجهد العظيم في هذا المجال[6].

---

[1] زينب مجدل، تأثير ثنائية العولمة المحلية على هندسة النظم السياسية: دراسة حالة سنغافورة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2017، ص 27.

[2] Steffen Eckhard, Political Engineering in Kosovo: Lessons from Confronting Theory and Practice, accessed 10/24/2024, https://gppi.net/2011/11/01/political-engineering-in-kosovo

[3] منى خيري مصطفى الشورى، الهندسة السياسية ودورها في إدارة التعددية الإثنية دراسة حالة إثيوبيا 2018-2022، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد (38)، العدد (38) الجزء السادس، 2023، ص 509.

[4] علي سعدي عبد الزهرة جبير، الهندسة السياسية والدستورية، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد (2) العدد (4) 2020، ص4-5.

[5] عائشة بوزيد، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية: قضية الصحراء الغربية نموذجاً، (أطروحة دكتوراه)، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2017، ص34.

[6] Ranney, Austin, The Divine Science: Political Engineering in American Culture, The American Political Science Review, Vol (70), No (1), 1976, p 140. https://doi.org/10.2307/1960330.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

وهناك من يربط بين الفعل السياسي والهندسة كمجال تقني حيث تساهم التطورات التكنولوجية والهندسية الحاصلة في بداية القرن العشرين بشكل ملحوظ في الكثير من السياسيات والتشريعات المتعلقة بمجال البيئة والصناعة وكذلك القرارات المرتبطة بالحرب والسلم في العديد من التجارب العالمية[1].

واتجهت بعض الدراسات أيضاً في إطار سعيها الى تطوير ما سمتها بنظرية الهندسة السياسية الى التفريق بين التعريف التقليدي للهندسة السياسية والتعريف الجديد لها، حيث يركز التعريف التقليدي للهندسة السياسية على تصميم المؤسسات السياسية الرسمية كالسلطات الثلاث والأنظمة الانتخابية، بهدف تحقيق التنمية وترسيخ الديمقراطية، باعتبارها أدوات توجّه سلوك الفاعلين السياسيين. ويقوم على فكرة أن تعديل هذه المؤسسات يؤدي إلى نتائج سياسية مرغوبة، مستنداً إلى أعمال عدد من الباحثين مثل جيوفاني سارتوري وماكنتاير ورايلي. اما التعريف الجديد للهندسة السياسية فيتجاوز التركيز التقليدي على المؤسسات، تماشيا مع المؤسسية الجديدة ليتناول تفسير الظواهر السياسية المعقدة والمعاصرة مثل تأثير الإعلام الرقمي، التسويق السياسي، وتغير سلوك الناخبين بفعل التكنولوجيا. ويعترف هذا التوجه بظهور واقع سياسي جديد لا تفسّره المناهج التقليدية، كما في حالتي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وفوز ترامب غير المتوقع في الانتخابات[2].

ومع كل هذا النقاش توافق هذه الدراسة مع الرأي القائل إن مفهوم الهندسة السياسية مفهوم جديد، وفي طور التكوين باعتبارها طريقة علمية ومنهجية يتم تحقيقها عن طريق تغيير المجتمع من خلال المؤسسات السياسية والقوانين والعمليات من أجل تصميم السلوك السياسي في الدولة، وبناء المؤسسات، ووضع القوانين، ورسم خريطة جيوسياسية[3].

وبذلك أصبحت الهندسة السياسية أحد مواضيع العلوم السياسية الحديثة التي نالت اهتمام الباحثين مؤخراً إلى جانب من يعتبر ها فرعاً جديداً في العلوم السياسية التي استحدثت مؤسسات اكاديمية معتبرة فروعاً خاصة بدراستها تمنح فيها درجة الماجستير في هذا التخصص بهدف تهيئة كفاءات علمية قادرة على الإجابة للتساؤلات بالمتعلقة بكيفية تصميم أساليب صنع القرار وانشاء اشكال التنظيمات التي تلبي مبادئ الديمقراطية والأنظمة الانتخابية، وكيفية الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذه المجالات وغيرها[4].

ويتبين مما سبق إن مفهوم الهندسة السياسية، وإن كانت جذوره تعود الى مطلع القرن الماضي، فأنه قد تطور مؤخراً ليغدو إطاراً متعدداً يجمع بين استخدام العلوم التطبيقية والرياضية في حل المشاكل السياسية، وتصميم النظام السياسي والمؤسسات الدستورية، وبناء الدولة وإدارة التنوع. كما انتقل هذا المفهوم من تعريف تقليدي يركز على المؤسسات الرسمية إلى تعريف حديث يتناول بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية، السلوك السياسي وتأثير التكنولوجيا والاعلام مما جعله يُعد اليوم أحد المفاهيم المستحدثة في العلوم السياسية التي حظيت باهتمام أكاديمي.

المطلب الثاني: الهندسة السياسية والمفاهيم المقاربة له

---

[1] E. J. Woodhouse, Engineering as a political activity, 1997 International Symposium on Technology and Society Technology and Society at a Time of Sweeping Change. Proceedings, Glasgow, UK, 1997, pp. 18-23.

[2] Asfar, Muhammad and others, Political Engineering: Continuity and Novelty in Political Theory. Jurnal Sosiologi Dialektika, Vol (20) No (2), 2025, pp 14-18.

[3] Adnan Al-Badrany, Political Engineering and its Impact on the Performance of Wise Leadership in Reformation and Change, Repositorio Academico Journal, No (19), 2019, pp 2461-2468.

[4] Graduate Programs (master)in political engineering, educations website at: https://www.educations.com/institutions/saint-etienne-school-of-economics/master-political-engineering accessed 23/5/2025.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

من خلال تتبع الادبيات المتعلقة بدراسة الهندسة السياسية يتبين أن هناك علاقة تداخل وترابط بين مصطلح الهندسة السياسية ومفاهيم بناء الدولة، التخطيط والاصلاح السياسي من عدة زوايا. ويلتقي مفهوم الهندسة السياسية مع مفهوم بناء الدولة من زاوية تركيزهما على الجانب المؤسساتي والوظيفي للدولة، وليس من منظور بناء الامة أو إعادة الإعمار بعد النزاعات، حيث يرى فوكوياما إن بناء الدولة يتمثل في تعزيز فاعلية المؤسسات القائمة وتأسيس مؤسسات جديدة تمتاز بالكفاءة والقدرة على الاستمرار وتحقيق الاكتفاء الذاتي [1].

ويعد مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التقليدية التي نالت اهتماماً متزايداً عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تمحورت الجهود آنذاك حول إنشاء مؤسسات وطنية مستقرة قادرة على الاضطلاع بوظائفها الأساسية، وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات. وقد ارتبط هذا التوجه كذلك بالسعي نحو التحرر من أشكال التبعية الخارجية، من خلال سن دساتير وطنية، وتشييد هياكل سياسية فاعلة تتولى قيادة المسار التنموي في تلك الدول حديثة الاستقلال [2].

ويربط ماكس فيبر بين الدولة والمؤسسات السياسية من خلال مقاربته النظرية التي تؤكد أن الدولة الحديثة تقوم على شرعية قانونية-عقلانية، وتتجسد في مؤسسات بيروقراطية عقلانية تحتكر استخدام العنف المشروع، وتُدار وفق قواعد محددة تمكنها من فرض النظام، وإدارة شؤون المجتمع بفعالية[3].

كما يعرّف صامويل هنتنغتون أيضاً مفهوم بناء الدولة بأنه "عملية إنشاء مؤسسات سياسية قادرة على إدارة الحراك الاجتماعي، والحفاظ على النظام، ومنع الانهيار السياسي" ويرى إن بناء الدولة يتطلب إنشاء مؤسسات سياسية قوية وفعّالة قادرة على تحقيق النظام والاستقرار، ويؤكد أن التحديث الاجتماعي والاقتصادي يجب أن يُرافقه تطور مؤسسي لتجنب الفوضى والانهيار السياسي. ويؤكد في تحليله لتجارب دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد الاستقلال أن العديد منها انهارت رغم محاولاتها في إقامة أنظمة ديمقراطية، وذلك بسبب ضعف مؤسساتها وفشلها في تحقيق الاستقرار[4].

ونستنج من ذلك بأن فهوم بناء الدولة هو مفهوم أوسع ويشمل جميع جوانب تكوين الدولة بشكل عام، بينما الهندسة السياسية تركز على تصميم وتحسين النظم السياسية الخاصة بالدولة.

أما التخطيط السياسي فيقصد به ذلك "الجهد الواعي والمنظم الذي تقوم به القيادة السياسية، أو النخبة الحاكمة، أو جهاز التخطيط بهدف رسم أهداف سياسية مستقبلية محددة للدولة أو للنظام السياسي، ووضع السياسات والإجراءات المناسبة لتحقيقها، في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة، والمعوقات المتوقعة، والظروف البيئية الداخلية والخارجية"[5].

وفي هذه الحالة تكون العلاقة بين الهندسة السياسية والتخطيط السياسي تكاملية على نحو يكون فيها التخطيط جزءاً من الهندسة السياسية وآلية ومن آلياتها.

فيما يشير مفهوم الاصلاح السياسي الذي برز بشكل جلي في الأوساط الاكاديمية الغربية في التسعينات من القرن الماضي في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية الى نظم ديمقراطية إلى "عملية التعديل في النظام السياسي بما يضمن الارتقاء بهذا النظام الى مرحلة المتقدمة من الممارسة الديمقراطية، و معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع عدم المساس بأسس النظام القائم" ويؤكد هنتنغتون على هذا التعريف أيضاً حيث

---

[1] بن محمد أمين، جيلالي، بناء الدولة: المفهوم، النظرية وأسئلة الراهن، مجلة العلوم السياسية المعاصرة، جامعة بومرداس، العدد (5)، 2022، ص242.

[2] أحمد مجيد جاسم، دور القيادة السياسية في بناء الدولة: لي كوان يو انموذجاً، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (12)، 2024، ص212.

[3] بن علي لقرع، العلاقة بين الدولة والمجتمع في فكر ماكس فيبر: المنظور الفيبري كمرجعية في اقتراب الدولة في مجتمع، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (7)، العدد (2)، 2023، ص921.

[4] صمويل هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1 بيروت، 2017، ص23-25.

[5] عبد الغني بسيوني عبد الله، التخطيط السياسي والتنمية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1985، ص31.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

يرى أن الاصلاح "حالة من التغيير تتميز عن الثورة بأنها تحدث تحولاً من شكل الحكم والعلاقات السائدة دون المساس بأسسها" وهذا ما يفسر ان الإصلاح هنا هو تحسين حالة النظام دون المساس بمرتكزاته بما يحقق المزيد من الحرية والمشاركة والديمقراطية وتجنباً لانهيار النظام[1]. وبذلك يمكن التمييز بين الإصلاح السياسي والهندسة السياسية رغم تقرابهما في أن الأولى تركز على الإصلاح في إطار محدود والتي عادة ما ينشأ نتيجة الضغط الذي يمارسه المجتمع على النظام السياسي لانتهاج سياسة أكثر انفتاحاً وديمقراطية، فيما قد يكون الهدف من الثانية في نطاق أوسع وأشمل كما قد لا يكون الغاية منها لتحقيق الإصلاح دائماً وخاصة في حالة النظم التسلطية التي تستخدم الهندسة السياسية لتعزيز سلطتها.

ومن المفيد ايضاً ان نشير هنا الى مفهوم التصميم السياسي الذي يرد أحياناً كمرادف للهندسة السياسية. والمقصود بالتصميم بصورة عامة هو وضع خطة لإنشاء أو تحقيق كائن أو نظام أو عملية أو خاصية معينة من خلال توظيف العلم والرياضيات والمعرفة الهندسية. ويُعد التصميم نشاطاً جوهرياً في عدد من المجالات من بينها العلوم الاجتماعية التطبيقية التي تستخدم في الغالب مصطلحات رديفة عن التصميم مثل التخطيط أو النمذجة [2].

أما مفهوم التصميم السياسي فيشير إلى عملية ابتكار هياكل سياسية صممت خصيصاً لأداء وظائف سياسية محددة، بما يعني أن تشكيل النظام السياسي هو مسؤولية المصممين السياسيين وليست نتيجة حتمية مفروضة سلفا. وما يميز التصميم السياسي عن التحليل والتخطيط السياسي هو ان التصميم يهدف إلى بناء أنظمة وسياسات شاملة تتعامل مع أنماط طويلة الأمد من المشكلات، كما انها تبدأ برؤية مستقبلية واضحة توجه عملية الابداع السياسي [3]. ومن هذا المنطلق يتطابق مفهوم التصميم السياسي إلى حد كبير مع الهندسة السياسية.

المبحث الثاني

اهداف الهندسة السياسية ومقوماتها

يسعى هذا المبحث إلى بيان الغايات المتعددة والمتطلبات الاساسية للهندسة السياسية، وذلك من خلال مطلبين، خصص الأول منه للبحث في أبرز أهداف الهندسة السياسية، فيما يتناول الثاني منه المقومات المطلوبة للقام بعملية هندسة سياسية فعالة في مجتمع معين.

المطلب الأول

اهداف الهندسة السياسية

تسعى الهندسة السياسية على المستويين، النظري والتطبيقي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يعزو (دينيسن هينري) ضرورة دراسة الحكومات والأنظمة السياسية من منظور هندسي إلى أربعة عوامل أساسية تتمثل في التطور الصناعي وما رافقها من تعقيدات في العلاقات الاجتماعية والفردية، وتقلص المساحات القابلة للاستيطان وما لحقها من نمو سكاني مطرد، وكذلك ترسيخ الفكرة الاجتماعية التي ترى ان الهدف النهائي لاي شكل من اشكال الحكم هو إرضاء المحكومين وليس الحاكم، بالإضافة إلى نمو الطلب على توفير الامن كوظيفة أساسية من

---

[1] رشيد عمارة ياس ومصطفى عثمان أحمد، الإصلاح السياسي المنشود: دراسة نظرية، المجلة السياسية والدولية، المجلد (17)، العدد (55)، 2023، ص102-103.

[2] Brey, Philip, Understanding Engineering Design and Its Social, Political and Moral Dimensions. In The Oxford Handbook of Philosophy of Technology, edited by Shannon Vallor. Oxford: Oxford University Press, 2022, accessed 26/6/2025 at: https://www.4tu.nl/ethics/downloads/default/files/brey-2022-understanding-engineering-design.pdf

[3] Kent, George, The Dimensionality of Nations Project, Research Report No (63), Department of Political Science, University of Hawaii, August 1972, pp 3–7.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

وظائف النظام السياسي[1]. وترتبط الهندسة السياسية وفقاً لدينيسن بمجوعة من الأهداف التي تحددها الحكومة تماشياً لرؤيتها الخاصة بكيفية ممارسة السلطة وإدارة الحكم واهداف أخرى يفرضها الواقع وتحددها حاجات المجتمع التي ينبغي تلبيتها[2].

كما يحدد (بنجامين رايلي) ايضاً جملة من الغايات التي تهدف الهندسة السياسية كتصميم واعي للمؤسسات إلى تحقيقها، وهي الإصلاح السياسي، ترسيخ الديمقراطية، الاستقرار السياسي وتجنب النزاعات الداخلية بالإضافة إلى تعزيز التنمية وتحقيق المساواة[3].

كما قد يتم استخدام الهندسة السياسية لمعالجة مشكلة التمثيل السياسي في بعض التجارب وذلك من خلال الهندسة الدستورية والانتخابية بما يراعي التمثيل الأنسب للجماعات والفئات المختلفة ويضمن شرعية النظام السياسي[4].

وتوسع نطاق الهندسة السياسية تبعاً للتغيرات الاجتماعية وتطور الأنظمة السياسية بحيث شملت على حزمة واسعة من الأهداف والغايات المختلفة والتي تتمثل في الحفاظ على النظام السياسي واكتساب القوة والسيطرة على السلطة السياسية وكذلك دعم توجهات سياسية وأيدولوجية معينة وتوجيه الرأي العام والتأثير على مواقف الجمهور من خلال استراتيجيات معينة، إلى جانب تعزيز الاستقرار السياسي من خلال إصلاحات مؤسساتية وانشاء حكومات اكثر فعالية ومساءلة وقادرة على حل النزاعات ومعالجة قضايا التنوع الثقافي[5].

يضاف إلى ذلك اهداف تتعلق بالحفاظ على التوازن داخل النظام السياسي عبر آليات تشمل توزيع السلطة بين فروع ومستويات الحكومة المختلفة مع ضمان الأمن القومي ومواجهة التهديدات الخارجية[6].

واجمالاً يمكن أن ندرج أهم الغايات والاهداف التي تسعى الهندسة السياسية إلى تحقيقها والتي تتنوع بشكل كبير اعتماداً على السياق والنظام السياسي وأهداف المشاركين فيه على النحو التالي:

1- تعزيز حقوق الانسان
2- ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية
3- الاستقرار السياسي ومعالجة النزاعات الداخلية
4- التنمية الاقتصادية
5- إدارة وتوجيه الرأي العام
6- تعزيز السياسة الخارجية

أولاً: تعزيز حقوق الانسان

ركز مفهوم الهندسة السياسية في بداية ظهوره عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة على مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية والمشاركة السياسية وذلك عبر استخدامه للأدوات العلمية والفنية بهدف إقامة أنظمة ومؤسسات اجتماعية بناءً على معايير واهداف معدة سلفاً[1].

---

[1] Dennison, Henry S. The Need for the Development of Political Science Engineering, The American Political Science Review Vol. (26), No. (2), 1932, pp 241–255. https://doi.org/10.2307/1947108.

[2] زينب مجدل، تأثير ثنائية العولمة- المحلية على هندسة النظم السياسية: دراسة حالة سنغافورة، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد خضير بسكرة، 2017، ص -28 27.

[3] شعيب العابد، الهندسة السياسية وإدارة النزاع الإثني في نيجيريا: بين تماسك وتفكك الدولة القومية، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر الثالثة، 2022، ص 31-32.

[4] منى خيري مصطفى الشورى، مصدر سابق، ص 508.

[5] علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سابق، ص53.

[6] Komala Rudra, Political engineering main objectives, 18/2/ 2024, The Global Indian Network, https://globalindiannetwork.com/political-engineering-and-main-objective/, Accessed 28/8/2024.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

والهندسة السياسية باعتبارها تجسيداً لرؤية وتطلع غربي تسعى إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة بما يتماشى مع منظور حقوق الانسان وتحقيق حاجته والتركيز على المواطن وصيانة كرامته عبر اعتماد الأنظمة السياسية لأليات ترمي إلى خلق أجهزة ومؤسسات تكفل تعزيز دور الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة في صناعة القرار وضمان إعادة توزيع السلطة في المجتمع على النحو الذي يكرس حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتحقيق الاستقرار السياسي[2].

وبعد بروز الهندسة السياسية كمفهوم جديد في حقل السياسات المقارنة في مرحلة ما بعد الحداثة وهيمنة نموذج الديمقراطية الليبرالية وفقاً للمنظور الغربي والأمريكي تحديداً بات من الصعب فهم جملة من القضايا العالمية ومنها حقوق الانسان في اطارها الوطني، بل تجاوز الامر إلى الحديث عن المواطنة ضمن نطاق رؤية عالمية تعتبر الفرد جوهر العملية السياسية التي يقتضي هندستها وتصميمها بما يجسد حقوق ذلك الفرد وحرياته. فالهندسة السياسية بوصفها حراكاً فكرياً قائماً على أسس معيارية تهدف إلى ضمان حقوق الانسان في المشاركة السياسية وصناعة القرار ضمن نموذج ديمقراطي تشاركي يلائم المجتمعات المختلفة بهدف تعميم النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي في العالم[3].

وتفترض الهندسة السياسية في إطار سعيها لترسيخ حقوق الانسان صياغة قواعد قانونية واستحداث اليات مؤسساتية ودستورية توفر الحد الأدنى من حقوق الانسان السياسية والمتمثلة في ضمان حق التصويت والترشح للانتخابات وتكفل حرية التعبير للجميع دون تمييز[4].

ويبدو أن، هذا الهدف نظري أكثر مما هو واقعي لأنه ربما اتُخذ في الكثير الأحيان كمبرر لتدخل الغرب وأمريكا خاصة في شؤون العالم لتحقيق مصالحها وليس لترسيخ حقوق الانسان كما روج.

ثانياً: ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية

انبثقت مدرسة الهندسة السياسية كما أشرنا سلفاً، من الفكر الغربي الذي يؤمن بنموذج الديمقراطية الليبرالية والتي تؤكد على نقطتين أساسيتين وهما: ضرورة اشراك الشعوب من قبل النظام السياسي في صياغة القرار استناداً الى المبادئ الديمقراطية وشرعية الحكم وعدم اللجوء الى القوة والاكراه في الانتقال الديمقراطي أولاً وفرض الهيمنة من خلال اليات وأساليب الاقناع المختلفة ثانياً[5].

لكن البعض يجادل إن توجيه المسار الديمقراطي عبر تصميم مؤسساتي مقصود قد يصادر الحق الطبيعي للمجتمع في بناء نظامه الديمقراطي ذاتي النشأة، ويعرض المؤسسات لخطر الانهيار عند حدوث خلاف اجتماعي، غير أن المفكر جيوفاني سارتوري، ومنذ أواخر الستينات، قد دافع عن الهندسة السياسية بوصفها أداة مشروعة لضبط آثار الدمقرطة وتقييد النزعات التفكيكية، من خلال تصميم مؤسسات بآليات محددة تهدف إلى توجيه السلوك السياسي، خصوصاً عبر النظم الانتخابية وتحديد طبيعة نظام الحكم (رئاسي أو برلماني)، وتوزيع السلطات بين المركزية والفيدرالية، وتشكيل الأحزاب والهياكل الدستورية، منطلقاً من سؤال محوري: كيف يمكن التدخل سياسياً لتوجيه التنمية السياسية؟[6].

ورغم الانتقادات الموجهة للهندسة السياسية سواء للأسباب المشار اليها اعلاه أو بسبب احتمالية توظيفها في دعم الأنظمة الشمولية والاستبدادية في بعض البلدان، إلا انها يمكن أن تساهم بشكل كبير في دعم وتعزيز الديمقراطية لأنها

---

[1] فيصل بن عثمان تليلي، الهندسة السياسية، 2020/6/8، موقع الحوار المتمدن:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412 تاريخ الزيارة 2024/10/18

[2] علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سابق، ص52-53.

[3] سيرة عباس، الهندسة الديمقراطية والنموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد (8) العدد (1)، 2024، ص 132-136.

[4] لخضر بن دادة، الهندسة السياسية والدستورية للحق الانساني في التنمية: دراسة تحليلية- نظرية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد (11) العدد (2)، 2024، ص276.

[5] سيرة عباس، مصدر سابق، ص145-146.

[6] شيخاوي احمد، هندسة المؤسسات السياسية والدستورية في المجتمعات المتعددة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد (8) العدد (2)، 2021، ص626-627.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

قد تضمن على الأقل وجود الهيئات التمثيلية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وتكرس مبدأ التداول السلمي للسلطة والشرعية السياسية عبر دستور ديمقراطي[1]. وكذلك بناء حكم تشاركي قائم على انتخابات ديمقراطية، وحكومة فعالة تلبي حاجات ومطالب المجتمع بشكل عقلاني[2].

ثالثاً: دعم الاستقرار السياسي ومعالجة النزاعات الداخلية

من القضايا الأخرى الأساسية والتي تلعب فيها الهندسة السياسية دوراً محورياً كما جاء في الادبيات الخاصة بالدراسة هي تسوية ومعالجة النزاعات الداخلية والحروب الاهلية وبناء مؤسسات الدولة بعد الصراع وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتصميمات المؤسسية والدستورية وتحسين التمثيل السياسي وزيادة المشاركة السياسية[3].

وقد تم تعريف الهندسة السياسية في هذا السياق بأنها "التصميم الواعي للمؤسسات السياسية لتحقيق أهداف محددة جداً" وأبرزها هو بناء نظام ديمقراطي يتمتع بالشرعية في المجتمعات المنقسمة، من خلال تصميمها لمؤسسات سياسية تتوافق مع خصوصية هذه المجتمعات، كالأسس التنظيمية والتشريعية ووضع الأنظمة الانتخابية وبناء الأحزاب والمجالس التمثيلية وتنظيم علاقتها بالمؤسسات التنفيذية، إضافة إلى تحديد شكل الدولة (مركزية أو اتحادية) [4]. وهذا ما يؤكد إمكانية الهندسة السياسية في لعب دور اساسي في استقرار واستمرار النظام السياسي وضمان فاعليته في المجتمعات المنقسمة[5].

رابعاً: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

من جانب آخر، تشكل الدراسة التطبيقية للهندسة السياسية ذات أهمية كبيرة لفهم وتحليل النماذج التنموية الناجحة التي طبقتها دول وتجارب مختلفة في العالم ومنها على سبيل المثال، تجارب كل من ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والصين والبرازيلية وغيرها من التجارب التي نجحت عبر انتهاج الهندسة السياسية، في إحداث تغيير نوعي وكمي في مجتمعاتها وفي إعادة بناء علاقاتها مع الدول الأخرى، بما يساهم ويعزز من عملية التنمية التي تسعى الى تحقيقها[6].

خامساً: إدارة وتوجيه الرأي العام

الغاية من الهندسة السياسية كعقيدة أخلاقية حسب ماكاي هو وضع قواعد ومبادئ ملموسة لتوجيه سلوك المجتمع لإنتاج اقصى قدر ممكن من السعادة لذلك المجتمع مسترشدا بمبدأ المنفعة و"القاعدة العالمية للحق"[7].

وفي إطار سعيها لتحقيق هدفها المتعلق باستقرار العلاقة بين الشعب ونظامه السياسي تعمل الهندسة السياسية من خلال استراتيجيات معينة على صناعة ولاء المواطنين لهذا النظام وتحاول إقناعهم بقيمه وسلوكياته السياسية وتلقينها لهم بالإضافة إلى ضرورة تمتع الأنظمة السياسية بالشرعية الكافية في ممارسة الحكم كأحد شروط إقامة حكومة ديمقراطية تستند على المشاركة السياسية وتؤمن بحقوق الانسان وحرياته[8].

وقد تم إنشاء مؤسسات تعليمية حكومية بديلة تعتمد مناهج دراسية جديدة تتماشى مع الطابع المدني والليبرالي الديمقراطي للأنظمة السياسية الغربية، بما يعكس انسجامها مع أفكارها وقيمها وسلوكياتها الحديثة. ويعكس هذا التوجه

---

[1] منى خيري مصطفى الشورى، مصدر سابق، ص541.

[2] لخضر بن دادة، مصدر سابق، ص268.

[3] عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (10)، 2014، ص 316-317.

[4] شيخاوي احمد، مصدر سابق، ص627.

[5] علي عباس مراد، الدواعي والتطبيقات الحديثة والمعاصرة للهندسة الاجتماعية والسياسية في الغرب. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (51)، 2019، ص 21-22.

[6] عدنان خلف حميد البدراني، مصدر سابق، ص72-73.

[7] - Charles R. McCann Jr. & Vibha Kapuria-Foreman, Better Living through Political Engineering, History of of Political Journal, Vol. (56) No. (1) 2024, p25.

[8] علي عباس مراد، مصدر سابق، ص5-6.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

إدراكاً واهتماماً حكومياً واضحاً بالدور المحوري للتعليم في تشكيل المواطن وفق معايير اجتماعية وسياسية وفكرية وسلوكية محددة مسبقاً. وقد أصبحت هذه المؤسسات أداة رئيسة في هندسة القيم والأفكار والسلوكيات، بهدف تحقيق التجانس المجتمعي وتيسير التحكم بالعقول والإرادات الفردية والجماعية[1]. كما تتجه بعض جهود الهندسة السياسية في دعم برنامج حزبية محددة أو تأييد ايدولوجية سياسية أو اقتصادية معينة، كما بات تشكيل الرأي العام من الأهداف الشائعة للهندسة السياسية، حيث يشمل ذلك جميع المساعي الرامية إلى إحداث التأثير على مواقف الجمهور وتوجهاته من خلال وسائل الاعلام الحديثة والدعاية المختلفة[2].

سادساً: تعزيز السياسة الخارجية

وقد تعزز الهندسة السياسية من مكانة الدولة وتقوية سياستها الخارجية، ونستدل في ذلك على النظر الى الهندسة السياسية باعتبارها علم بناء الدولة داخليا وخارجيا، وكذلك من تفسير العلاقة الوثيقة بين ما يجري من تغيرات وتحولات في السياسة الداخلية للدولة وتأثيراتها وانعكاساتها على السياسة الخارجية سلباً وايجاباً[3].

المطلب الثاني

مقومات الهندسة السياسية

انطلاقاً من الفرضية المقدمة في هذا المطلب والتي تؤكد على أن الهندسة السياسية كعملية تصميم للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسي يصعب ان تتم في بيئة أو مجال فوضوي، ارتأت الدراسة على ادراج مجموعة من المقومات الضرورية والتي ينبغي توفرها للقيام بهذه العملية بشكل فعال، والتي تشمل، وجود مؤسسات سياسية مستقرة تتمتع بالشرعية اللازمة، وكذلك توفر الرؤية الاستراتيجية المصاحبة بتحديد الأهداف المراد تحقيقها، إلى جانب حضور الإرادة السياسية لدى النخب المعنية وحيازة المعلومات الواقعية عن البيئة السياسية والتركيبة المجتمعية. وخصص هذا المطلب لعرض المقومات أو الاعتبارات المشار اليها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: وجود مؤسسات سياسية تتمتع بالشرعية والاستقرار

تتطلب الهندسة السياسية عادة وجود مؤسسات سياسية تتمتع بالشرعية، حيث يؤكد هنتنغتون في إطار تحليله للتحديث السياسي أن الاستقرار والتنمية لا يمكن تحقيقهما دون مؤسسات سياسية قوية، مشيراً إلى أن غياب التوازن بين التحولات الاجتماعية وبناء هذه المؤسسات يُفضي إلى هشاشة ديمقراطية محتملة، تتجلى في الانقسام والاضطرابات، نتيجة لعجز المؤسسات الضعيفة عن احتواء التغيرات وإدارتها بفعالية، ويفترض أن وجود هذه المؤسسات ستكون قادرة على تنفيذ التعديلات الجديدة من عبر هيئات انتخابية، القضاء والمؤسسات التشريعية والتنفيذية المصممة بدقة[4].

وبذلك تُعد الشرعية الدستورية والقانونية أحد المرتكزات الجوهرية في أي عملية هندسة سياسية ناجحة، إذ إن الشروع في تعديل البنية السياسية أو إعادة تصميم النظام السياسي يجب أن يتم ضمن إطار دستوري واضح يحدد صلاحيات الأطراف، ويضبط آليات التغيير، ويضمن احترام مبدأ سيادة القانون لأن الهندسة السياسية، في جوهرها، ليست مجرد مشروع فني أو تقني، بل هي عملية سياسية بامتياز تتطلب توافقًا على قواعد اللعبة السياسية الجديدة[5].

---

[1] المصدر السابق، ص31.

[2]- Komala Rudra, "Political engineering main objectives".

[3] فنر عماد خليل العبادي، الهندسة السياسية ومسارات التأثير في السياسة الخارجية: دراسة حالة العراق، المجلة الدولية الدولية للبحوث العلمية، المجلد (2)، العدد (4)، 2023، ص107-110.

[4] صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2017، ص33-36.

[5] Linz, Juan J. and Alfred Stepan, Toward Consolidated Democracies, Journal of Democracy, Vol. (7) No. (2), 1996, pp14–33. https://doi.org/10.1353/jod.1996.0033

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

وترتبط الهندسة المؤسساتية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المؤسسة ووظيفتها في تحسين أداء الحكومة وتعزيز كفاءتها، حيث تسهم بشكل مباشر في تحقيق مستوى أعلى من الرضا العام ضمن الإطار المجتمعي القائم، مما يعزز الثقة في المؤسسات ويُرسخ فاعليتها ضمن النظام السياسي[1].

كما تستدعي الهندسة السياسية وجود درجة من الاستقرار السياسي أو على الأقل توفير مستوى من الاستقرار يكفي لقيام النظام السياسي بوظيفة الامن وانخفاض حدة الاضطراب. حيث ويشير مصطلح "الاستقرار" هنا إلى قدرة النظام السياسي على الحفاظ على بنيته الأساسية ويضمن له الأداء الفعّال والمستمر في ظل التغيرات المختلفة مدعوما بتأييد واسع من غالبية المجتمع، ويظهر ذلك من خلال إدارة فعّالة للمؤسسات السياسية وتفاعل بنّاء مع قوى المجتمع، وفقًا لنظرية استقرار النظام السياسي[2].

ثانياً: تحديد الأهداف وبناء رؤية استراتيجية

ويتعلق تحديد الأهداف هنا بتساؤل رئيسي حول (ما الذي نريد ان نحققه من خلال هندسة النظام السياسي؟)، إذ أن تحديد الأهداف في رسم خارطة طريق واضحة، تسهّل على الفاعلين السياسيين تنظيم جهودهم وتنسيقها بما يخدم مصلحة النظام السياسي والمجتمع، لأن غياب وضوح الأهداف وفقاً لفوكوياما يُعرقل عمليات بناء الدولة، ويجعلها عرضة للارتجال والتدخلات المتضاربة، خاصة في سياقات ما بعد الصراع أو الإصلاح الانتقالي[3].

ومن منظور اعتبار الهندسة السياسية عملية تخطيط مستمرة تقوم على استراتيجية بعيدة المدى، تبرز الأهمية البالغة لتحديد الأهداف بشكل واضح، بما يشمل توضيح ما ينبغي القيام به، ومن المسؤول عن تنفيذه، وأين وكيف يتم ذلك[4].

كما يجب ان تتوافق الأهداف السياسية المرسومة مع الوسائل والاليات التي ستعتمد في عملية التنفيذ مع مراعاة اتصاف هذه الاهداف بالواقعية والمعطيات القائمة الى جانب توفر عنصري الدقة والوضوح، حيث ينبغي اختيار الوسائل المادية والبشرية والفنية والعلمية الملائمة ليتم توظيفها وفقا لمنهج علمي بغية تحقيق الهدف الذي يرافقه عادة عملية تقويم وتقييم مرحلي تباعا لضبط مسار التنفيذ[5].

ونتيجة لتباين اهداف الهندسة السياسية كما أسلفنا الحديث عنها في المطلب السابق فإنه من الصعب تحقيق كل تلك الأهداف دفعة واحدة في إطار تجربة محددة بشكل متسق بل ينبغي ان يتم تحديد كل هدف بشكل دقيق مع ضرورة تبني الاليات المناسبة وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذه[6].

بالإضافة الى ذلك يعد توقيت القيام بعملية هندسة النظام من الأمور البالغة الأهمية في هذا المجال، إذ يُقصد به القدرة على تقدير اللحظة المناسبة لاتخاذ إجراء معين أو الامتناع عنه، بما يتيح الإقدام على خطوة محددة أو معالجة مشكلة ما في الوقت الملائم. ويتحقق إدراك هذه اللحظة عبر فهم معمّق للظروف والسياقات المحيطة التي تؤثر في اتخاذ القرار، ذلك أن السياسة، في جوهرها، تقوم على فن التوقيت واغتنام الفرص، سواء من خلال خلقها أو انتظار تحققها، بهدف توظيفها واستثمارها بأكبر قدر من الفاعلية[7].

---

[1] لخضر بن دادة، مصدر سابق، ص270-271.

[2] Zhengisbek, Tolen, The Aspects of the Relationship Between Political Stability and Political Culture in a Modernized Society, Ad Alta, Journal of Interdisciplinary Research, Vol. (9) No. (1), 2019, pp17-19.

[3] فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الإمام، مطبعة العبيكان، الرياض، 2007، ص50.

[4] احمد طيلب وعبد السلام عبداللاوي، دور القيادة في صنع القرار من منظور سلوكي، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، المجلد (6)، العدد(3)، 2021، ص 36.

[5] فضيل دليو وعاكف كلاع، الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (13)، 2017، ص58.

[6] منى خيري مصطفى الشورى، مصدر سابق، ص 507.

[7] علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سابق، ص57.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ثالثاً: توفر الإرادة السياسية لدى النخبة

تمثل الإرادة السياسية عاملاً جوهرياً ومحركاً رئيسياً في إحداث التغيرات السياسية على مختلف المستويات، غير أنها تُعد عملية معقدة ومتعددة الأبعاد. فهي، أولًا، تستلزم بلورة رؤية واضحة ومتكاملة للأهداف والغايات المراد تحقيقها، كما تتطلب إشراك الأطراف والجماعات المعنية بعملية التغيير لضمان التوافق والدعم المجتمعي والمؤسسي، وإلى جانب ذلك، تُعد وفرة الموارد اللازمة سواء كانت مادية أو بشرية أو تنظيمية، شرطاً أساسياً لتحقيق الأهداف المرجوة. كما تقتضي الإرادة السياسية وجود بيئة تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف، لتمكينها من التصدي للتحديات المحتملة التي قد تعترض طريق التغيير وتنفيذه الفعلي[1].

وتستدعي الإرادة السياسية وجود أفراد أو جماعات لديهم دوافع واستراتيجية واضحة، كما يجب أن يكون هناك توافق على أن قضية أو حالة معينة قد وصلت إلى مستوى الإشكالية، مع وجود اتفاق حول طبيعتها، وحول ضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجتها وفي حال غياب هذا الفهم المشترك، فلن يكون الحديث عن "إرادة سياسية جماعية موحّدة"، بل عن مجموعات متعددة من التفضيلات غير المتجانسة. وهذا يعني إن هناك حاجة لتبنّي نهج يتجاوز عقبات التعاون، وتشكيل تحالفات تمتلك ما يكفي من القوة والشرعية والتأثير لبناء المؤسسات أو السياسات أو دعمها أو تحويلها[2].

وفي اطار اقتراب النخبة لـ موسكا وبارتو تلعب النخبة السياسية دوراً ريادياً في خلق الإرادة السياسية وذلك بسبب الوظائف المميزة التي يمكن ان تؤديها كتشكيل رأي سياسي حول موضوعات السياسة بناءً على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخص الدولة ومجتمعها، كما تقوم النخبة السياسية بوظيفة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل المختلفة داخل المجتمع في إطار الدولة وخارجها في بعض الأحيان وذلك لغرض الوصول إلى أفضل صيغة مشتركة وموحدة للعمل في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة، حيث تقوم النخبة بقيادة عملية التغيير والتطور داخل المجتمع[3].

رابعاً: ضرورة توفر المعلومات الواقعية

دأب التصور التقليدي منذ زمن طويل على التأكيد بأنّه لا يوجد مورد أكثر أهمية للمنظمة من المعلومات الدقيقة والحديثة التي ترتبط بصنع القرار التنظيمي. وتعد عمليتي إنتاج المعلومات وتدفقها قضية محورية في هذا السياق، لأن القرارات السياسية إما تتخذ استناداً إلى المعلومات المتوفرة، أو على الأقل يُحاسب الأفراد على أساس المعلومات المتاحة لهم، وبالتالي، فإن كمية ونوع المعلومات المتاحة لصنّاع القرار تُعد مسألة حيوية ذات بُعد سياسي يؤثر في مجرى العمل التنظيمي[4].

---

[1] Sarah Lee, Steps to Building Political Will for Policy Change: Practical Methods to Inspire Policy Action, 18/4/2025, Number Analytics website at:, https://www.numberanalytics.com/blog/steps-building-political-will-policy-change accessed June 3, 2025

[2] Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), The Role of Political Will in Enabling Long-Term Development Approaches to Forced Displacement, OECD Development Policy Papers No. (532024): Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2024. https://doi.org/10.1787/3ecbdfd1-en

[3] محمود خليفة جودة، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 25. أبريل 2014، https://democraticac.de/?p=550 تاريخ الزيارة 2025/4/12

[4] Contractor, Noshir S., and Barbara J. O'Keefe, The Politics of Information Systems: Rational Designs and Organizational Realities, "In Case Studies in Organizational Communication: Perspectives on Contemporary Work Life" Edited by Beverly Davenport Sypher, New York: Guilford Press, 1997, pp213-215

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ويرى كارل دويتش أن بناء الدولة هو في جوهره عملية اتصالية تعتمد بشكل محوري على تدفق المعلومات وتبادلها بين مستويات النظام، من القاعدة إلى القمة وبالعكس. فالدولة، بحسب تصوره، ليست مجرد كيان سلطوي، بل هي نظام لصنع القرار وضبطه يقوم على نقل الرسائل وتداولها بكفاءة داخل المنظومة السياسية، سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية. ومن هذا المنظور، تبرز أهمية المعلومات بوصفها حجر الزاوية في هندسة النظام السياسي، إذ إن فاعلية النظام تعتمد على قدرته في إدارة الاتصال وبناء الثقة في قنواته ومضامينه[1].

وقد لا تعتمد صناعة السياسيات في الكثير من الأحيان على كمية ونوع المعلومات التي يحصل عليها السياسيين وصناع القرار فحسب بل في الواقع على قدرة هؤلاء على الاستجابة لهذه المعلومات والتعامل معها في مواجهة المشاكل لأن سلوك النخب وطريقة تفكيرهم القائم على دوافع فردية وأيديولوجية قد يؤثر بشكل واضح على كيفية استجابتهم وتقييمهم واختارهم للمعلومات وتوظيفها في معالجة القضايا المطروحة، لاسيما إن عملية الاختيار تسبق المعالجة، وأي تقييم شامل لاستخدام السياسيين لمعلومات تتعلق بالمشكلات ينبغي أن يأخذ الأمرين في الاعتبار[2].

والأمور التي يتطلب معرفتها في سياق الهندسة السياسية يشمل قاعدة شاملة من المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف القضايا المرتبطة بعملية تشكيل وبناء النظام السياسي، إلى جانب ضرورة امتلاك المعنيين لفهم دقيق للواقع الاجتماعي والديمغرافي والاقتصادي، لاسيما أن البنية الاجتماعية تمثل جزءاً أساسياً للنظام السياسي، إذ تقوم بينهما علاقة جدلية لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، حيث لا ينشأ النظام السياسي بمعزل عن البنية الاجتماعية، بل يضطلع بدور محوري في تحديد أهداف المجتمع وتعبئة الموارد والطاقات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف[3].

وأخذ الاهتمام يتزايد حول معرفة أثر البنية الاجتماعية على بناء النظام السياسي مع بروز القضايا الاثنية التي كان يراهن على احتمالية اختفائها كظاهرة سياسية مع ظهور الدولة الحديثة والعقلانية، غير أن الوقائع التاريخية أثبتت عدم واقعية هذا الطرح، وأضحى على القائمين على مشاريع بناء الدولة أن يأخذوا مسألة الإثنية على محمل الجد وان يتعاملوا معها كحقيقة واقعية تتطلب المعالجة[4].

ومن المفيد هنا ان نشير ايضاً إلى إمكانية الاستفادة المعلومات المستقاة من التجارب العالمية في التعامل مع القضايا المشابهة على الرغم من خصوصية كل تجربة إلا انها قد ترشد القائمين على بناء وتصميم الأنظمة السياسية في تحديد الخيارات التي تم التوصل اليها من خلال دراسات مقارنة أو تفيدهم في التنبؤ بنتائج أو ترتيبات معينة، كما يمكن ان تقدم هذه المقارنات دروساً إيجابية وسلبية على حد سواء[5].

---

[1] اياد خلف العنبر، سرديات بناء الدولة: دراسة نقدية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (12)، 2024، ص11.

[2] Senninger, Roman, and Henrik B. Seeberg, Which Information Do Politicians Pay Attention To? Evidence from a Field Experiment and Interviews, British Journal of Political Science, Vol. (54) No. (4), 2024, pp1115–1132. https://doi.org/10.1017/S000712342400005X.

[3] نجم الدين فارس حسن، البنية الاجتماعية وأثرها على النظام السياسي في العراق بعد العام 2003، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (14) العدد (1)، 2024، ص1695.

[4] Scott, Z. Literature review on state-building, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), University of Birmingham, 2007, at: https://pdf4pro.com/view/literature-review-on-state-building-gsdrc-20e98e.html accessed 26/9/2024

[5] رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، ومها تكلا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، اوتاوا، 2006، ص2.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الخاتمة

في ضوء التحليل الذي تم تقديمه حول مفهوم الهندسة السياسية وتحديد أهدافها ومقوماتها، وكذلك المنهجية العلمية التي اتبعت، توصل البحث، إلى جملة من الاستنتاجات، التي تم عرضها وتلخيصها على النحو التالي:

1. أن الهندسة السياسية تمثل منهجاً علمياً يسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي عبر تصميم وبناء مؤسساته وقوانينه وعملياته بشكل متعمد، بما يحقق أهدافاً استراتيجية. وهي بذلك مجال معرفي متداخل يوظّف أدوات التحليل المؤسسي والسياسي، ويستفيد من العلوم التطبيقية والرياضية والمحوسبة، بغية تقديم حلول عملية للمشكلات السياسية المعقدة وصياغة أنماط حكم أكثر كفاءة.
2. تبين بانه على الرغم من حداثة مفهوم الهندسة السياسية، إلا أنه قطع أشواطاً مهمة باتجاه تجاوز مرحلة التشكل والتبلور الاصطلاحي كمفهوم مستقر في حقل العلوم السياسية والدراسات المقارنة. كما أن تداخله مع المفاهيم المقاربة له في بعض الجوانب مثل الاصلاح السياسي وبناء الدولة والتخطيط السياسي، ليس بتلك الدرجة من التعقيد التي يصعب فيها التمييز فيما بينهم.
3. تسعى الهندسة السياسية إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي تختلف باختلاف السياق والنظام السياسي، من أبرزها: تعزيز حقوق الإنسان، وترسيخ الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار والتنمية السياسية ومعالجة النزاعات الداخلية، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية، وإدارة الرأي العام وتوجيهه، فضلاً عن تعزيز فاعلية السياسة الخارجية.
4. وبما ان الهندسة السياسية تعبر إلى حد كبير عن التوجه الغربي- الأمريكي والذي تزامن بروزه مع هيمنة النموذج الديمقراطي الليبرالي، فأنها ربما قد تستخدم لتحقيق غايات وتوجهات تخدم مصالح الغرب وأمريكا على وجه التحديد. كما يمكن ان تستغل بعض الأنظمة التسلطية الهندسة السياسية في فرض حكمها الغير قائم على مبادئ الشرعية الديمقراطية.
5. لا يمكن إنجاز عملية الهندسة السياسية بشكل فعال مالم يتوفر جملة من الشروط والمقومات الجوهرية، وفي مقدمتها وجود مؤسسات سياسية مستقرة وذات شرعية، إلى جانب بلورة رؤية استراتيجية واضحة تتضمن تحديد الأهداف المراد بلوغها، فضلاً عن توافر الإرادة السياسية لدى النخب الفاعلة، واستناد العملية برمتها إلى معلومات دقيقة تعكس طبيعة البيئة السياسية وبنية المجتمع.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. احمد مسلماني، الهندسة السياسية: مصر.. ما كان وما يجب أن تكون، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2018.
2. رونالد ل. واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، ومها تكلا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، اوتاوا، 2006.
3. صمويل هنتنغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسام نايل، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1 بيروت، 2017.
4. عبد الغني بسيوني عبد الله، التخطيط السياسي والتنمية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1985.
5. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. ترجمة مجاب الإمام، مطبعة العبيكان، الرياض، 2007.

ثانياً: البحوث الجامعية

1. احمد طيلب وعبد السلام عبداللاوي، دور القيادة في صنع القرار من منظور سلوكي، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، المجلد (6)، العدد(3)، 2021، ص 36.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

2. أحمد مجيد جاسم، دور القيادة السياسية في بناء الدولة: لي كوان يو انموذجاً، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (12)، 2024.
3. اياد خلف العنبر، سرديات بناء الدولة: دراسة نقدية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (12)، 2024.
4. بن علي لقرع، العلاقة بين الدولة والمجتمع في فكر ماكس فيبر: المنظور الفيبري كمرجعية في اقتراب الدولة في مجتمع، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (7)، العدد (2)، 2023.
5. بن محمد أمين، جيلالي، بناء الدولة: المفهوم، النظرية وأسئلة الراهن، مجلة العلوم السياسية المعاصرة، جامعة بومرداس، العدد (5)، 2022.
6. رشيد عمارة ياس ومصطفى عثمان أحمد، الإصلاح السياسي المنشود: دراسة نظرية، المجلة السياسية والدولية، المجلد (17)، العدد (55)، 2023.
7. زينب مجدل، تأثير ثنائية العولمة المحلية على هندسة النظم السياسية: دراسة حالة سنغافورة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير بسكرة، 2017.
8. سرى حسين خضر، الهندسة السياسية لكوريا الجنوبية: رؤية في الطبيعة والتحولات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (2)، العدد (32)، 2023.
9. سيرة عباس، الهندسة الديمقراطية والنموذج الوطني للإصلاح الديمقراطي والسياسي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد (8) العدد (1)، 2024.
10. شيخاوي احمد، هندسة المؤسسات السياسية والدستورية في المجتمعات المتعددة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد (8) العدد (2)، 2021.
11. عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (10)، 2014.
12. عدنان خلف حميد البدراني، الهندسة السياسية وبناء الدولة وتأثيرها في السياسة الخارجية جمهورية رواندا أنموذجا، مجلة دراسات إقليمية، العدد (50)، 2021.
13. علي سعدي عبد الزهرة جبير، الهندسة السياسية والدستورية، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد (2) العدد (4) 2020.
14. علي عباس مراد، الدواعي والتطبيقات الحديثة والمعاصرة للهندسة الاجتماعية والسياسية في الغرب. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (51)، 2019.
15. فضيل دليو وعاكف كلاع، الاستراتيجية الأمنية: أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (13)، 2017.
16. فنر عماد خليل العبادي، الهندسة السياسية ومسارات التأثير في السياسة الخارجية: دراسة حالة العراق، المجلة الدولية للبحوث العلمية، المجلد (2)، العدد (4)، 2023.
17. لخضر بن دادة، الهندسة السياسية والدستورية للحق الانساني في التنمية: دراسة تحليلية- نظرية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد (11) العدد (2)، 2024.
18. منى خيري مصطفى الشورى، الهندسة السياسية ودورها في إدارة التعددية الإثنية دراسة حالة إثيوبيا 2018-2022، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد (38)، العدد (38) الجزء السادس، 2023.
19. نجم الدين فارس حسن، البنية الاجتماعية وأثرها على النظام السياسي في العراق بعد العام 2003، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (14) العدد (1)، 2024.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ثالثا: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. **زينب مجدل، تأثير ثنائية العولمة- المحلية على هندسة النظم السياسية: دراسة حالة سنغافورة، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد خضير بسكرة، 2017.**
2. **شعيب العابد، الهندسة السياسية وإدارة النزاع الإثني في نيجيريا: بين تماسك وتفكك الدولة القومية، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر الثالثة، 2022.**
3. **عائشة بوزيد، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية: قضية الصحراء الغربية نموذجاً، (أطروحة دكتوراه)، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2017.**

رابعا: المواقع الالكترونية:

1. **محمود خليفة جودة، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 25. أبريل 2014، https://democraticac.de/?p=550 تاريخ الزيارة 2025/4/12**
2. **محمد عبد الجبار الشبوط، مقدمة في الهندسة السياسية، 2019/7/7، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19841 (تاريخ الزيارة: 2024/8/26)**
3. **فيصل بن عثمان تليلي، الهندسة السياسية، 2020/6/8، موقع الحوار المتمدن: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=680412 تاريخ الزيارة 2024/10/18**

سادساً: المصادر باللغة الإنكليزية

1. **Adnan Al-Badrany, Political Engineering and its Impact on the Performance of Wise Leadership in Reformation and Change, Repostitorio Academico Journal, No (19), 2019.**
2. **Asfar, Muhammad and others, Political Engineering: Continuity and Novelty in Political Theory. Jurnal Sosiologi Dialektika, Vol (20) No (2), 2025.**
3. **Benjamin Reilly, Political engineering and party politics in Papua New Guinea, Party Politics Journal, Vol (8), No (6), 2002.**
4. **Brey, Philip, Understanding Engineering Design and Its Social, Political and Moral Dimensions. In The Oxford Handbook of Philosophy of Technology, edited by Shannon Vallor. Oxford: Oxford University Press, 2022, at: https://www.4tu.nl/ethics/downloads/default/files/brey-2022-understanding-engineering-design.pdf**
5. **Charles R. McCann Jr. & Vibha Kapuria-Foreman, Better Living through Political Engineering, Journal of Political History, Vol (56), No (1), 2024.**
6. **Contractor, Noshir S., and Barbara J. O'Keefe, The Politics of Information Systems: Rational Designs and Organizational Realities, "In Case Studies in Organizational Communication: Perspectives on Contemporary Work Life" Edited by Beverly Davenport Sypher, New York: Guilford Press, 1997.**
7. **Dennison, Henry S. The Need for the Development of Political Science Engineering, The American Political Science Review Vol. (26), No. (2), 1932. https://doi.org/10.2307/1947108.**
8. **E. J. Woodhouse, Engineering as a political activity, 1997 International Symposium on Technology and Society Technology and Society at a Time of Sweeping Change. Proceedings, Glasgow, UK, 1997.**
9. **Federico Ferrara, The development of political institutions: Power, legitimacy and democracy, University of Michigan Press, Ann Arbor, 2022.**

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

10. **Graduate Programs (master)in political engineering, educations website at: https://www.educations.com/institutions/saint-etienne-school-of-economics/master-political-engineering**
11. **James MacKaye, The happiness of nations: A beginning in political engineering, New York Public Library, New York, 1915.**
12. **Kent, George, The Dimensionality of Nations Project, Research Report No (63), Department of Political Science, University of Hawaii, August 1972.**
13. **Komala Rudra, Political engineering main objectives, 18/2/ 2024, The Global Indian Network, at https://globalindiannetwork.com/political-engineering-and-main-objective**
14. **Linz, Juan J. and Alfred Stepan, Toward Consolidated Democracies, Journal of Democracy, Vol. (7) No. (2), 1996. https://doi.org/10.1353/jod.1996.0033**
15. **Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), The Role of Political Will in Enabling Long-Term Development Approaches to Forced Displacement, OECD Development Policy Papers No. (532024): Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2024. https://doi.org/10.1787/3ecbdfd1-en**
16. **Ranney, Austin, The Divine Science: Political Engineering in American Culture, The American Political Science Review, Vol (70), No (1), 1976. https://doi.org/10.2307/1960330.**
17. **Sarah Lee, Steps to Building Political Will for Policy Change: Practical Methods to Inspire Policy Action, 18/4/2025, Number Analytics website at: https://www.numberanalytics.com/blog/steps-building-political-will-policy-change**
18. **Scott, Z. Literature review on state-building, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), University of Birmingham, 2007, at: https://pdf4pro.com/view/literature-review-on-state-building-gsdrc-20e98e.html**
19. **Selective and Condensed Professional Biography of Ashu M. G. Solo, 16/11/2024, Ashu Solo formal website at: http://www.ashumgsolo.bio**
20. **Senninger, Roman, and Henrik B. Seeberg, Which Information Do Politicians Pay Attention To? Evidence from a Field Experiment and Interviews, British Journal of Political Science, Vol. (54) No. (4), 2024. https://doi.org/10.1017/S000712342400005X.**
21. **Solo, Ashu M G., The Interdisciplinary Fields of Political Engineering, Public Policy Engineering, Computational Politics, and Computational Public Policy, Handbook of Research on Politics in the Computer Age, 2019. https://doi:10.4018/978-1-7998-0377-5.ch001.**
22. **Steffen Eckhard, Political Engineering in Kosovo: Lessons from Confronting Theory and Practice. https://gppi.net/2011/11/01/political-engineering-in-kosovo**
23. **Steven J. Brams, Mathematics and Democracy: Designing Better Voting and Fair-Division Procedures, Princeton University Press. https://ww2.amstat.org/mam/08/BramsMathematicsandDemocracy.pdf**
24. **Zhengisbek, Tolen, The Aspects of the Relationship Between Political Stability and Political Culture in a Modernized Society, Ad Alta, Journal of Interdisciplinary Research, Vol. (9) No. (1), 2019.**

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ئەندازەی سیاسی: توێژینەوەیەک لە چەمک، ئامانجەکان و بنچینە سەرەکیەکان

عیدۆ عبدال عبدۆ
بەشی سیستەمی سیاسی وسیاسەتی گشتی، کۆلێژی زانستە سیاسیەکان، زانکۆی سەڵاحەدین- هەولێر، عیراق
Email: idow.abdal@dpu.edu.krd
پ. د. سەردار قادر محي الدين
بەشی سیستەمی سیاسی وسیاسەتی گشتی، کۆلێژی زانستە سیاسیەکان، زانکۆی سەڵاحەدین- هەولێر، عیراق
Email: sardar.muhiddeen@su.edu.krd

پوختە

ئامانج لەم توێژینەوەیە پێشکێشکردنی چواچێوەیەکی تیۆریە بۆ زاراوەی ئەندازەیی سیاسی وداریکردنی سنوورەکانی بەکارهێنانی، لەرێگەی خستنەروی کۆمەلێک بۆچوونی زانستیی جیاواز دەربارەی زاراوەکە. هەروەها ئەم توێژینەوەیە هەوڵ دەدات تشێک بخاتە سەر ئامانجەکانی ئەندازەیی سیاسی وەک رێگایەکی بەمەبەست دارێژراو بۆ بونیادنانی سیستەمی سیاسی ودامەزراوەکانی، سەرباری لێکۆڵینەوە لەو بنەمایانەی کە مەرجە لەو کۆمەڵگایانەدا بەدیبکرێن کە پێویستیان بە ئەندازەیکردنێکی سیاسیە بۆ بەدەستهێنانی چەند ئامانجێکی جیاواز. وبۆ گەیشتن بەئەنجامی بابەتیانە وپەسەندکراو، توێژەر هەستاوە بە دارشتنی کێشەی توێژینەوە بەشێوەی پرسیارێکی سەرەکی کە لەچوارچێوەی توێژینەوەکە وڵام دراوەتەو بەپشتبەستن بە هەردو رێبازی وەسفی دامەزراوەیی نوێ. ودوای کوتایهێنان بە نووسینی بەشەکانی توێژینەوەکە وشێکردنەوەی چەمکە سەرەکیەکانی، توێژەر گەیشتە چەند دەرئەنجام وگشتاندنێک، کە گرنگترینیان ئەوەیە کە ئەندازەیی سیاسی پرۆسەیێکە ئامانجی دووبارە پێکهێنانی سیستەمی سیاسییە لە رێگای دیزانکردنی دامەزاوە ویاسا وپرۆسێسەکانی بۆ بەرجەستەکردنی ئامانجە ستراتیژیە هەمەجۆرەکان بە پشتبەستن بە کەرەستەکانی شرۆڤەی دامەزراوەیی وزانستە کرداری وبیرکاریەکان. هەروەها توێژینەوەکە گەیشتە ئەو دەرئەنجامەی کە پرۆسەی ئەندازەیی سیاسی تا جێبەجێ بکرێت پێویستی بە هەبوونی دامەزراوەی جێگیر ورەوایەتی سیاسیە، هەروەها پێویستی بە ئیرادەی پژاردە وزانیاری وردە لە سەر ژینگەی سیاسی وکۆمەڵایەتی.

کلیلە ووشەکان: ئەندازەی سیاسی، ئەندازەی دامەزراوەیی، دیزاینکردنی سیاسی، بونیادنانی دوڵەت

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

Political Engineering: A Study of the Concept, Objectives, and Fundamental Foundations

Idow A. Abdow Khamoka
Political System and Public Policy Department, College of Political Science, Salahaddin University- Erbil, Erbil, Iraq.
Email: idow.abdal@dpu.edu.krd
Prof. Dr. Sardar Qadir Mohideen
Political System and Public Policy Department, College of Political Science, Salahaddin University- Erbil, Erbil, Iraq.
Email: sardar.muhiddeen@su.edu.krd

ABSTRACT

This paper seeks to present a theoretical framework for the concept of political engineering and to clarify its terminological boundaries by reviewing a range of different scholarly perspectives on the concept. It also attempts to highlight the objectives of political engineering as an intentional method or approach for designing and constructing the political system and its institutions, in addition to examining the essential components and requirements that must be met in societies where political engineering is to be applied in order to achieve various goals.

To reach objective results, the researcher formulated the research problem in the form of a main question that was addressed throughout the study, relying on two scientific methodologies: the descriptive approach and the new institutional approach. After completing the research sections and explaining its key concepts, the researcher arrived at several conclusions and generalizations. Most importantly, political engineering is defined as a process aimed to reshape the political system by designing its institutions, laws, and processes to achieve multiple strategic objectives, relying on tools of institutional analysis as well as applied and mathematical sciences. The study also concluded that the process of political engineering requires stable and legitimate institutions, a clear strategic vision, political will among elites, and accurate information about the political environment and society.

Keywords: Political engineering, Institutional engineering, Political design, State building